الأمم المتحدة

A/ES-10/595–S/2013/328

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
3 June 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة الثامنة والستون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٣١ أيار/مايو ٢٠١٣ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

إلحاقاً برسالتي التي وجهتها بالأمس بشأن الأثر الجسيم للحملة الاستعمارية الاستيطانية غير القانونية التي تقوم بها إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، فإنني مضطر لمواصلة توجيه انتباه المجتمع الدولي إلى سلسلة من الأعمال غير القانونية التي ارتكبها في الآونة الأخيرة كل من السلطة القائمة بالاحتلال والمستوطنون المتطرفون الذين نقلتهم بصورة غير شرعية إلى الأراضي الفلسطينية، الأمر الذي يزيد من حدة القلاقل ومظاهر التوتر الشديد التي تشهدها الأوضاع أصلا.

ويواصل المستوطنون الإسرائيليون شن حملاتهم الإرهابية، متمادين في شن هجمات على المدنيين الفلسطينيين وتدمير ممتلكاتهم وسرقة أراضيهم ومواردهم الطبيعية. كما تتواصل استفزازات المستوطنين في القدس الشرقية المحتلة، ولا سيما في الحرم الشريف، لتهدد بشكل خطير الحالة الهشة. وخروج المستوطنين الإسرائيليين عن القانون وعدم قيام الحكومة الإسرائيلية بضبطهم ومساءلتهم عما يرتكبونه من جرائم، ناهيك عن عدم مبالاتها، ومضيها في تشييد المستوطنات غير القانونية، الأمر الذي يشجع المستوطنين على الإفلات من العقاب، هي مسائل تلقي بظلال خطيرة من الشك على نوايا إسرائيل المعلنة والتزامها بالسلام على

070613 060613 13-35234 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أساس حل الدولتين. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الإجراءات تحرض على زيادة عدم الاستقرار وتقوض الجهود الرامية إلى تهيئة بيئة مواتية لتحقيق السلام.

وكان من ضمن العديد من أعمال العنف والتدمير التي ارتكبها مستوطنون إسرائيليون متطرفون في الفترة الأخيرة ما يلي: أحرق مستوطنون عددا من الأراضي في قرى عوريف وعينابوس وعصيرة القبلية، واعتدوا على فلسطينيين فأصابوا ثلاثة أشخاص، وألقوا بإطارات سيارات مشتعلة على المنازل (١٨ أيار/مايو)؛ وهاجم المستوطنون صبياً فلسطينياً مقعداً في السادسة عشرة من العمر في قرية يطا مما أدى إلى إدخاله المستشفى (٢١ أيار/مايو)؛ وقام المستوطنون بشق إطارات ما يقل عن ١٥ سيارة مملوكة للفلسطينيين في حيي الشيخ جراح وشفاط في القدس الشرقية المحتلة (٢٧ أيار/مايو)؛ وقام المستوطنون مرة أخرى بإضرام النار في حقول بقرية زئيف، فدمروا ٠٠٠ ٥ متر مربع من محاصيل القمح والشعير (٢٨ أيار/مايو)؛ وصب المستوطنون البترين على سيارات وجرارات زراعية وأحرقوها، وخربوا المنازل بكتابة عبارات شائنة على جدرانها تهدد بـ ''دفع الثمن'' (٢٨ أيار/مايو)؛ وفي قريتي فرعتا وجيت، أحرق المستوطنون حقول قمح وأشجار زيتون (٢٩ أيار/مايو)؛ وأقاموا منازل متنقلة في حقول قرية الخضر، سعياً منهم لإقامة ما يسمى بـ ''بؤرة في المنطقة'' (٣٠ أيار/مايو). وواصل مستوطنون اليوم شن هجماتهم على مواقع دينية فخربوا للمرة الثانية كنيسة رقاد العذراء، التي تقع خارج أسوار المدينة القديمة، مع كتابة عبارات تنم عن الكراهية، بما في ذلك الافتراء والتطاول على المسيح وإطلاق تهديدات انتقامية. وندين كل هذه الأعمال غير القانونية ونكرر أن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، هي المسؤولة في نهاية المطاف عن أفعال مستوطنيها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وأنه يجب مساءلة الجميع عما يرتكبونه من جرائم ضد الشعب الفلسطيني.

وقد شهدت الأسابيع الأخيرة أيضا مواصلة إسرائيل هدم المنازل والممتلكات الفلسطينية، متسببةً في التشريد القسري للمزيد من المدنيين الفلسطينيين. وفي الوقت ذاته، واصلت السلطة القائمة بالاحتلال اتخاذ تدابير غير قانونية ترمي إلى النقل القسري للسكان البدو في منطقتي القدس الشرقية المحتلة ووادي الأردن. ووفقاً لما أشير إليه في تقارير الأمم المتحدة الأخيرة، فقد ازدادت باطراد، ومنذ عام ٢٠٠٩، أعمال هدم منازل الفلسطينيين وتشريدهم التي تقوم بها إسرائيل في ما يسمى ''بالمنطقة جيم''. وفي عام ٢٠١٢، أصبح هناك ٨٨٦ فلسطينياً يعانون من التشريد القسري نتيجة هدم إسرائيل ٥٩٨ منزلاً ومباني أخرى فلسطينية. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل ٢٠١٣، دمرت إسرائيل ١٥٦ مبنى فلسطينياً، لتشرد بذلك ٣٠٩ فلسطينيين آخرين، بينما ظلت هناك آلاف من

الأسر معرضة لخطر التشرد. وفي هذا الصدد، نشير إلى أن ما تقوم به السلطة القائمة بالاحتلال من تشريد المدنيين أو نقلهم قسرا، وتدمير الممتلكات المدنية وأعمال العقاب الجماعي هي كلها انتهاكات لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة.

وفي الأسابيع الأخيرة، قامت إسرائيل بأعمال غير قانونية فدمرت ما يلي: هدمت مترلين فلسطينيين في جبل المكبر في القدس الشرقية المحتلة، فشردت بذلك خمس أسر، ثم هدمت مترلين آخرين في حي الطور في المدينة، فشردت ثمانية أشخاص (٢١ أيار/مايو)؛ وهدمت ثلاثة منازل، وبيتين من بيوت الدفيئة وحظيرتين في قرية الجفتلك؛ وهدمت مترلين في بيت حنانيا، فشردت ١٠ أشخاص (٢٩ أيار/مايو)؛ ودمرت حقولاً زراعية بالجرافات والنيران أثناء مداهمة عسكرية نفذتها بالقرب من بلدة القرارة الواقعة شرق خان يونس في قطاع غزة (٢٩ أيار/مايو)؛ ودمرت مزرعة فلسطينية في وسط غزة، بالقرب من مخيم البريج للاجئين، إثر مداهمة عسكرية نفذتها في المنطقة (٣٠ أيار/مايو).

وواصلت إسرائيل، بمزيد من الاستفزاز والتحريض، تنفيذ مداهمات عسكرية عنيفة في جميع أرجاء البلد، فاعتقلت واحتجزت العشرات من الفلسطينيين. كما أدت هذه الغارات إلى إصابة المدنيين وإلحاق الضرر بالممتلكات، ولا سيما المنازل، بينما تواصل القوات المحتلة استخدام القوة المفرطة والمداهمات التي تنفذ عادة قبل الفجر. وفي ٢٧ أيار/مايو، ألقي القبض أثناء المداهمات في قرية بُدرُس على ١٤ رجلاً فلسطينياً، كان منهم عبد الرحمن عوض، الذي يبلغ من العمر ١٩ عاماً، والذي عانت أسرته من مقتل ابنها الأصغر سنا، سمير عوض، الذي كان في السادسة عشرة من العمر، عندما أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي النار في كانون الثاني/يناير من هذا العام فأصابته في رأسه وظهره. وفي ٢٨ أيار/مايو، اعتقلت قوات الاحتلال صبياً في الثامنة من العمر من سلوان. وليس هذا هو الحادث الأول الذي تعتقل وتحتجز فيه السلطة القائمة بالاحتلال طفلاً في سن الصبا، حيث سبقه احتجاز واستجواب صبيين فلسطينيين في الخامسة والسادسة من العمر (١٦ أيار/مايو)، وكذلك ١٢ طالباً في مدرسة للأيتام في القدس الشرقية المحتلة (٢٢ أيار/مايو)، استنادا إلى مزاعم أفادت بأنهم كانوا يقذفون الحجارة. وهذه الأعمال النكراء، التي ترهب الأطفال الفلسطينيين وتروعهم، تشكل انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان يجب أن تتوقف. وقد تلى هذه الأفعال إلقاء القبض على ١٢ فلسطينيا آخرين، تراوحت أعمار أصغرهم بين ١٢ و ١٥ عاماً، في القدس الشرقية المحتلة (٢٩ أيار/مايو)، وإلقاء القبض بالأمس على ما لا يقل عن ٢٩ فلسطينيا، كان من بينهم عدد من طلاب الجامعة.

وما لبثت قوات الاحتلال الإسرائيلي تستخدم العنف والقوة المفرطة ضد المدنيين الفلسطينيين ونشطاء دوليين أثناء الاحتجاجات السلمية. وفي الأسابيع الأخيرة، أصيب عدد من الفلسطينيين من جراء إطلاق الرصاص المطاطي وقنابل الغاز المسيل للدموع والقنابل الصاعقة وخراطيم المياه. وكان من بين الجرحى طفل في الحادية عشرة من العمر يدعى محمد عيسى أصيب بالرصاص أثناء مواجهة من جانب قوات الاحتلال التي هاجمت مظاهرة احتجاج في بلدة الخضر بالقرب من بيت لحم.

ونكرر دعواتنا إلى المجتمع الدولي لإدانة هذه الأعمال الإسرائيلية غير القانونية والاستفزازية والعمل بشكل جماعي لحمل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على وقف انتهاكاتها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والوفاء الكامل بالتزاماتها القانونية. ويتعين على مجلس الأمن تحديداً أن يقوم بواجباته وفق ميثاق الأمم المتحدة لمعالجة هذا الوضع، الذي يشكل تهديدا مستمرا للسلام والأمن في المنطقة وما وراءها. وينبغي اعتبار المساهمة في التخفيف من حدة مظاهر التوتر واحترام القانون الدولي بمثابة أمرين حتميين ولا يشكلان تدخلاً، بينما نسعى إلى إنقاذ الاحتمال الضعيف المتبقي لتطبيق الحل القائم على وجود دولتين لإحلال السلام وتمهيد الطريق لعملية سياسية موثوقة تحقق ذلك.

وتأتي هذه الرسالة متابعة لرسائلنا السابقة التي يبلغ عددها ٤٦٦ رسالة تتعلق بالأزمة الراهنة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أراض دولة فلسطين. وهذه الرسائل المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ٣ أيار/مايو ٢٠١٣ (A/ES-10/594-S/2013/322) تشكل سجلا أساسيا للجرائم التي ارتكبتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بحق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب أن تُحاسب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي ترتكبها بحق الشعب الفلسطيني وأن يُقدم مرتكبو هذه الأعمال إلى العدالة.

وأرجو ممتنا تعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض **منصور**

السفير

المراقب الدائم